تقرير

نقطة الاتصال الوطنية في مصر حول مراجعة عمل اتفاقية بازل – المعنية بالتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود - وملاحظات على شكل الإطار الاستراتيجي الجديد للاتفاقية 2010-2020

في إطار ما يقوم به مؤتمر الأطراف لاتفاقية بازل - المعنية بالتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود – من إجراء مشاورات مع الدول الأطراف حول مراجعة عمل الاتفاقية علي المستوي الدولي وشكل الإطار الاستراتيجي الجديد للاتفاقية؛ نود هنا أن نستهل بعض الرؤى من وجهة نظر نقطة الاتصال الوطنية للاتفاقية حول التطورات والعوائق المتعلقة بتنفيد الاتفاقية:

1. تقلص الموارد المالية لاتفاقية بازل اللازمة لتمويل الصندوق الاستئماني للتعاون الفني، وصندوق دعم الطوارئ، واللازمة لتغطية التكاليف الأساسية لبرامج الاتفاقية والأمانة التنفيدية لها، لذا يجب أن تتمكّن الأطراف في الاتفاقية من إرساء الاتفاقية على أسس سليمة ومستدامة مالياً.
2. تبين من الممارسة الفعلية أن جهود الحكومات وحدها غير كافي لضمان نجاح تنفيذ اتفاقية بازل، مما يدعو إلى تعزيز مبدأ الشراكات مع جميع أصحاب المصلحة، وبخاصة الصناعة كمولد رئيسي للنفايات، ويجب علي الاتفاقية ان تعمل بجدية في خلق آليات إرشادية للشراكات مع القطاع الصناعي لمواجهة قضايا النفايات الخطرة.
3. يجب ان نشيد بمواقف والتزام البلدان المضيفة للمراكز الإقليمية ومنها مصر علي الجهد المبدول لدفع العمل بهده المراكز؛ وايضاً نشيد بما قدّمه عدد من المانحين من مساهمات للمشاريع التي تنفّذها تلك المراكز.
4. نرحب بالتحركات الرامية الي تعزيز التنسيق بين اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وخلق آلية تآزر بينهما، وحتي الآن صادق كل من مؤتمرات الاطراف لاتفاقية بازل واتفاقية روتردام علي هده الآلية وباقي مصادقة مؤتمر الاطراف لاتفاقية ستوكهولم في مايو 2009.
5. هناك جهود حثيثة جارية من مصر وأطراف آخرين من الدول النامية والاتحاد الاوربي وسويسرا لمعالجة الأزمة المستحكمة بشأن

قرار حظر تصدير النفايات الخطرة من دول الملحق السابع (دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) الي الدول النامية.

6. علي الرغم بأننا نرحب بإمكانات اتفاقية بازل فإننا تروِّعَ من عجز الأطراف فيها عن اغتنام وتحقيق ما تعد به من آمال. ونعيد التذكرة بقرار الحظر الدي هو عصب وروح هده الاتفاقية، ونأسف على أنه لم يدخل حيز النفاذ بعد، وهو ما يعني أن الأطراف عاجزين عن إنهاء التجارة في النفايات الخطرة.

7. إن الوقت قد حان لكي تفي الأطراف في الاتفاقية التي تناهض دخول قرار الحظر حيز النفاذ بواجباتها نحو اتاحة الفرصة لدخول تعديل الحظر حيز النفاذ والتصديق عليه لاحقا. ولابد ان نشير إلى أن الغالبية العظمى من الدول الأطراف أيدت تعديل الحظر، مما يدعونا للأخذ بممارسة الحكم الموجود في النظام الداخلي بالتصويت على ما إن كان ينبغي لتعديل الحظر أن يدخل حيز النفاذ أم لا.

8. مازال الاتجار الغير مشروع في النفايات الخطرة يمارس علي الساحة الدولية وآخرهم حادث دفن النفايات الخطرة في كوت ديفوار في عام 2006؛ لدا نحث على القيام بمزيد من الجهد والعمل عن كثب في دعم قدرات موظفي الجمارك، ودعم قدرات القانونيين والجنائيين في ملاحقة جميع أشكال الاتجار غير المشروع قضائياً.

9. أنّه على الرغم من أنّ الاتفاقية تعالج مسألة النفايات بمفهومها الواسع، فإنّ الهدف الأساسي ينبغي أن يكون تقييد الدوافع الأولى لإنتاج النفايات، ومراعاة الأهداف الأصلية للاتفاقية. ولئن كانت إعادة استعمال النفايات وتدويرها يشكّلان مورداً لزيادة الإنتاج ومردود اقتصادي،

10. مل الأعمال على المستوى الدولي لا يزال متعثراً مما يجعل قدرة البلدان على مساعدة بعضها بعضاً في مجال بناء القدرات وغيره من أشكال الدعم قدرة محدودة، وذلك على الرغم من أنّ نطاق الأنشطة على المستوى الوطني أمر جلي برغم العراقيل. والدليل على ذلك أنّ المراكز الإقليمية التي أعطت أملاً كبيراً للبلدان النامية تعاني صعوبات في دفع مجرّد تكاليف تشغيلها.

11. إنّ من الضروري أن تبعث إشارة قوية إلى المجتمع الدولي، وحثّ الأطراف في الاتفاقية على نبذ الخلافات الصغيرة وتوحيد الهدف. ونعترف بأننا نشعر بنوع من الإحباط نتيجة لضعف الاتفاقية النسبي في الوقت الراهن، ونأمل في أن تثمر الإجراءات الهادفة إلى إعطائها اتجاهاً جديداً. ونرحب بما التزم به برنامج الامم المتحدة للبيئة عن التزامه بالخطة البيئية الدولية، وذلك بواسطة مبادرات أطلقت في الآونة الأخيرة منها توفير مبلغ مليون دولار للمساعدة على مكافحة نفايات الزئبق، ومبلغ آخر قدره مليونا دولار للمساعدة على التنسيق بين أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

12. على الرغم من تباين وجهات النظر بشأن مسائل اتفاقية بازل، كما هو الشأن في أي صك دولي، من المهم جدّاً الانتباه إلى توافق الآراء الذي يقوم عليه هذا الاتفاق، وإنه ما لم تستطع مؤتمرات الأطراف أن تكفل تنفيذ الاتفاقية وإنفاذها، فإنها سوف تفقد مصداقيتها.

<u>نؤكد على أن هناك حاجة إلى إطار عمل استراتيجي جديد</u> في ضوء الحاجات الملحة لمصر وغيرها من البلدان النامية في مجال الإدارة الآمنة للنفايات الخطرة والنفايات الاخري،

إن إعداد إطار عمل استراتيجي جديد لتنفيذ اتفاقية بازل سيستفاد به في إبراز الصلات بين إدارة النفايات وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وكذا الصلات المتعلقة بالصحة العامة ومعدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي،

فضلاً عن أن الإطار الاستراتيجي سوف يساهم في تقييم فعالية تنفيذ الاتفاقية، وهو ما يتفق مع التفويض الممنوح لمؤتمر الأطراف للاتفاقية وفقاً لنص الفقرة (7) من المادة (15) من الاتفاقية بضرورة إجراء تقييم لفعالية الاتفاقية مرة علي الأقل كل ستة أعوام، مع النظر إذا لزم

الأمر في فرض حظر كلي او جزئي علي حركة النفايات الخطرة والنفايات الاخري عبر الحدود في ضوء المتغيرات البيئية والتقنية والاقتصادية.

نري أن الإطار الاستراتيجي الجديد للاتفاقية لابد أن يأخذ في الاعتبار المفاهيم التالية والتي تتوافق مع الموقف المصري في الاتفاقية والتشريعات الوطنية في مصر، والتي تعكس أيضا الاحتياجات الوطنية:

1. أن يستند الإطار الاستراتيجي في مجمله علي أهداف المادة (4) من الاتفاقية والتي توضح بصورة تفصيلية الالتزامات العامة فيما يتعلق بممارسة الدول الأطراف حقها السيادي في حظر استيراد النفايات الخطرة والنفايات الاخري إلي أراضيها، وحق الدول في إتحاد الإجراءات المناسبة لأوضاعها البيئية والاقتصادية والاجتماعية من أجل خفض توليد النفايات وإتاحة المرافق اللازمة للتخلص الآمن منها، وكدا خفض حركتها عبر الحدود.
2. أن يراعي الإطار الاستراتيجي قدرات البلدان النامية والتحديات التي تواجهها في الإدارة السليمة بيئياً للنفايات؛
3. ينظر في تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين اتفاقيات بازل واستكهولم وروتردام؛
4. دعم للمراكز الإقليمية لاتفاقية بازل ويأخذ قدرات المراكز ودورها في الاعتبار؛
5. أفضل المعارف الممكنة عن مستويات واتجاهات تيارات النفايات العابرة للحدود والإدارة السليمة بيئياً للنفايات؛
6. يكون جذاباً للشركاء في غير اتفاقية بازل، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومرفق البيئة العالمية والبنك الدولي والجهات المانحة، وكذلك للشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
7. يستفيد من تفهم الدروس المكتسبة من الخطة الإستراتيجية السابقة في تحقيق أهداف الاتفاقية، وينبغي أن يستفيد أيضاً من التقييمات الأخرى لخبرات الاتفاقية؛